

وزارة التجارة والصناعة

قرار وزاري

٩٥/١٤

بتعديل القرار الوزاري رقم ٩٣/٢٩

باستناداً إلى القرار الوزاري رقم ٩٣/٢٩ باعتماد بيع قائمة أسعار الكتب ودراسات
المشروعات .

وإلى موافقة وزارة المالية والاقتصاد بكتابها رقم م د ١٢/١/٩٤/١٣٦٥ المذكى في
١٤١٥/٧/٨ الموافق ١٢/١١/١٩٩٤ .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قرارات

مادة (١) : يلغى البند (١) من قائمة أسعار الكتب ودراسات المشروعات المرفقة بالقرار الوزاري
رقم ٩٣/٢٩ المشار إليه .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وي العمل به من تاريخ صدوره .

مقبول بن علي بن سلطان

وزير التجارة والصناعة

صدر في : ٦ شعبان ١٤١٥ هـ

الموافق : ٨ يناير ١٩٩٥ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٤٣)
الصادرة في ١٥/١/١٩٩٥ م

قرار وزاري

٩٥/١٩

باعتماد بعض المكاتب الاستشارية القانونية

لتوثيق العقود التجارية والمسئولين عنها

باستناداً إلى القرار الوزاري رقم ٩١/٤ بإنشاء دائرة التوثيق والمصادقات وتعديلاته .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قرارات

مادة (١) : يرخص للمكاتب الاستشارية القانونية التالية باتمام إجراءات توقيع ذوى الشأن على
عقود البيع والرهن والإيجار وغيرها من العقود التجارية وفقاً لإجراءات الموضحة
بهذا القرار :

- ويمثله الفاضل / علي بن خميس

العلوي

١ - الصفاه للاستشارات القانونية

- ويمثله الفاضل / حمزة بن عبد الله العصفوري
 - ويمثله الفاضل / محمد بن سليمان بن سعيد الجهوري
 - ويمثله سعاده / عبدالله بن محمد بن سعيد السعدي
 - ٥ - السلام للمحاماة والاستشارات القانونية - ويمثله سعاده / محمد بن علي بن ناصر الكيومي
 - ويمثله الفاضل / نيكولاس ادموندن
 - ويمثله الفاضل / الان نورمان بوجنز
 - ويمثله الفاضل / انور ادم ادم
- مادة (٢) :** يتم التوقيع على العقود المشار إليها في المادة السابقة أمام ممثل المكتب وتحت مسؤوليته بعد التأكيد من شخصية وصفة الموقعين عليها ، ولا يجوز للمكتب الرجوع على الوزارة بآية أجر أو مقابل عن قيامه بإجراءات التوقيع على أي من تلك العقود .
- مادة (٣) :** لا يجوز لممثل المكتب تفويض غيره في إتمام إجراءات التوقيع .
- مادة (٤) :** تودع نماذج توقيعات ممثل المكتب بدائرة التوثيق والمصادقات بالوزارة .
- مادة (٥) :** تلتزم المكاتب بمسك سجلات لقيد العقود المشار إليها بالمادة الأولى والاحتفاظ بصورة من تلك العقود .

مادة (٦) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وي العمل به اعتباراً من تاريخ نشره .
مقبول بن علي بن سلطان
وزير التجارة والصناعة

صدر في : ١٤ شعبان ١٤١٥ هـ

الموافق : ١٦ يناير ١٩٩٥ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٤٤)
الصادرة في ١٩٩٥/٢/١

قرار وزاري

رقم ٩٥/٢١

بتعديل المواصفة القياسية العمانية رقم ٨٥/٨٠

إسناداً إلى القرار الوزاري رقم ٨٦/٣٣ بتطبيق المواصفات القياسية العمانية على بعض المواد الغذائية .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قرارات

مادة (١) : تعديل بنود المواصفة القياسية العمانية رقم ٨٠/١٩٨٥ في شأن خليط الزيوت